الإجابة النموذجية

امتحان السداسي الأول

مقياس: قانون المنافسة

السنة الثانية ماستر قانون الأعمال

أولا: المؤسسة طبقا للمادة الثالثة من الأمر رقم 03/03 المعدل والمتمم بأنّها كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو الاستراد أو التوزيع أو الخدمات . وتسري أحكام قانون المنافسة على المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري . والأشخاص العمومية التي لم تمارس صلاحياتها في إطار السلطة العامة أوأداء مهام المرفق العام.

ثانيا: يتمثل في البيع المتلازم الذي يعد من حالات التعسف في وضعية التبعية الاقتصادية، حيث تلزم المؤسسة المتمتعة بالقوة الاقتصادية المؤسسات التابعة لها اقتصاديا اقتناء منتوج آخر مخالف لما طلبته وليس بحاجة له وتقبله المؤسسة التابعة لابقاء العلاقة فتتخلص المؤسسة المتبوعة من المنتجات المكدسة. يشترط أن يتم بيع المنتوج الأصلي والمنتوج الآخر في نفس الوقت بمقتضى عقد واحد وأن يكون المنتوج محل التعاقد من طبيعة مختلفة عن المنتوج الملازم له. ويكون في ثلاث صور الأولى شراء كمية مفروضة والصورة الثانية اقتناء سلعة ملازمة بخدمة ولا تكون مجانية وليس من خدمات ما بعد البيع، والصورة الثالثة تقديم خدمة ملازمة لخدمة أخرى . وهناك استثناء للبيع المتلازم ورد في المادة 17 من القانون رقم 02/04 المتعلق بالممارسات التجارية في حالة بيع سلعة من نفس النوع ومجمعة في حصة واحدة على أن تكون الوحدات المشكلة لحصة واحدة معروضة للبيع بصفة منفصلة ويجوز للزبون الاختيار بين الوحدات المجمعة أو شراء وحدة دون البقية.

ثالثا:

1/ قد يتدخل المشرع بنص تشريعي أو نص تنظيمي تطبيقا له لحماية السوق من التعسف في وضعية الهيمنة.

2/ البيع التمييزي حالة من حالات التعسف في وضعية التبعية الاقتصادية ولم يمنع المشرع هذا البيع بصفة مطلقة بل هناك استثناء في حالة تقديم المقابل الحقيقي.

3/ اندمجت عدة مؤسسات لتشكيل تجميع اقتصادي ترتب عنه نسبة 50% من المبيعات والمشتريات المنجزة في السوق المعني، حيث طلبت المؤسسات المعنية ترخيص من مجلس المنافسة لأنّها تجاوزت حدود العتبة القانونية المقدرة ب40% من المبيعات والمشتريات المنجزة في السوق المعني.

- أصدر قرارا بالرفض مما دفع بالمؤسسات المعنية بالتجميع الطعن أمام مجلس الدولة.

4/ أخطرت مؤسسة متضررة من استغلال مؤسسة منافسة لها لوضعية هيمنة التي تحتلها في السوق تعسفيا أمام مجلس المنافسة وبعد عملية التحقيق بلغ الأطراف المعنية بالتقرير النهائي لابداء ملاحظاتهم خلال شهرين ، من ثمة أحيلت القضية للفصل فيها بحضور ثمانية أعضاء على الأقل وتمت المداولات سريا بتصويت الأغلبية البسيطة وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.

ملاحظة: سيتم الاطلاع على أوراق الامتحان يوم الأربعاء 28 يناير على الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 01 جناح الحقوق